
حكم المذاهب الفقهية في الأخطاء الطبية الواقعة في العصر الحديث

د. مُحَمَّد عليّ حمزة الحضيّري - قسم الدّراسات الإسلاميّة -

كلية التربية اسيبعة - جامعة الجفارة

M.ali.201515@gmail.com

The Ruling Of Jurisprudential Schools Of Thought Regarding Medical Errors That Occur In The Modern Era

Abstract

Research topic: (The ruling of jurisprudential schools of thought regarding a medical cause that exists in the modern era.)

Research problem: Medical errors have become an urgent issue and a source of controversy among jurists and medical practitioners alike. Multiple aspects intersect in this issue related to the legal responsibility of doctors, the nature of medical error, and the limits of doctor accountability in light of Islamic law..Research objectives: Studying the different schools of jurisprudence to understand how each of them deals with medical errors, and evaluating the extent to which the schools of jurisprudence respond to modern medical developments and new technologies, and how they can contribute to the development of medical jurisprudence and researching how to protect the rights of patients in light of medical errors through the foundations of Islamic jurisprudence and achieving justice, Encouraging dialogue between scholars and doctors on how Islamic jurisprudence is compatible with medical development

The importance of the research: The provisions of jurisprudential schools of thought help determine the responsibility of doctors and health practitioners for medical errors, which reinforces the need to adhere to high medical standards and increases awareness of their professional responsibilities. Addressing medical errors according to different schools of thought leads to the development of medical jurisprudence, and Islamic jurisprudence provides a framework for protecting the rights of patients, as it is supposed to be The patient has the right to obtain appropriate and safe treatment. The provisions of religious doctrines can help regulate this right

Research elements: The elements of the research consisted of a section and three topics, and they were as follows: The first topic is the concept of medical errors in Islamic law and the ruling of the jurisprudential schools of

thought regarding them. The first topic is the definition of medical error, and the second topic is the ruling of the schools of thought regarding the occurrence of medical errors. The second topic is the balance of Islamic law between the rights of patients and the justice of doctors in unintentional errors, including the first requirement, defining the rights of patients and their importance, and the second requirement is the means and principles by which the law seeks to achieve a balance between them. The third topic is the role of jurisprudential diligence in dealing with developments in medical errors, and the first requirement is the treatment of schools of thought. Jurisprudence with contemporary medical issues and the second requirement is to address developments in medical errors .

Research method: descriptive and analytical, To analyze the data, discussion of the topic was used in a logical manner, linking evidence related to the focus of the study and the content of the topic chosen by the researcher
The results of the study are: The comprehensiveness of Islamic law regarding issues of medical errors. Jurisprudential schools of thought have shown that Islamic law is distinguished by its comprehensiveness and its ability to address emerging medical issues, including medical errors through .

Opening words: Jurisprudential doctrines - medical errors - the modern era.

المخلص:

أصبحت الأخطاء الطبية قضية مُلحة ومثار جدل بين الفقهاء والممارسين الطبيين على حدٍ سواء، وتتداخل في هذه القضية جوانب متعدّدة تتعلق بالمسؤولية الشرعية للأطباء وطبيعة الخطأ الطبيّ وحدود مسألة الطبيب في ضوء الشريعة الإسلامية، ودراسة المذاهب الفقهية المختلفة لفهم كيفية معالجة كلّ منها للأخطاء الطبية، وتقييم مدى استجابة المذاهب الفقهية للتطوّرات الطبية الحديثة والتقنيات الجديدة، وكيف يمكن أن تُسهم في تطوير الفقه الطبيّ والبحث في كيفية حماية حقوق المرضى في ظل الأخطاء الطبية من خلال أسس الفقه الإسلامي، وتحقيق العدالة، وتشجيع الحوار بين العلماء والأطباء حول كيفية توافق الفقه الإسلامي مع المستجدات الطبية، وتساعد أحكام المذاهب الفقهية في تحديد مسؤولية الأطباء والممارسين الصحيين عن الأخطاء الطبية مما يُعزز من الحاجة الي الالتزام بمعايير طبية عالية ويزيد من الوعي لمسؤولياتهم المهنية وتناول الأخطاء الطبية وفقا

للمذاهب المختلفة يؤدي إلى تطوير الفقه الطبي، ويوفر الفقه الإسلامي إطاراً لحماية حقوق المرضى حيث يفترض أن يكون للمريض الحق في الحصول على علاج مناسب ويمن، يمكن أن تساعد أحكام المذاهب في تنظيم هذا الحق

الكلمات المفتاحية:

المذاهب الفقهية - الأخطاء الطبية - العصر الحديث.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الانبياء والمرسلين

أما بعد:

تعدّ الأخطاء الطبية من القضايا المعاصرة والمعقدة التي أخذت حيزاً كبيراً من النقاش في المجتمعات الحديثة لا سيما في ظلّ تطوّر الممارسات الطبية واتساع نطاق الخدمات الصحية، وقد أثّرت حولها تساؤلات تتعلق بالمسؤولية الشرعية للطبيب، والحدود التي تقف عندها أخطاؤه والحكم الذي يترتب على هذه الأخطاء وفقاً للشرعية الإسلامية

إنّ الشريعة الإسلامية بمرونتها وشمولها تناولت قضايا عديده تتعلق بالحياة البشرية وصونها ومنها الطب والممارسات المتعلقة بحفظ النفس والمسؤولية عن الأضرار، فقد أصبحت الأخطاء الطبية أكثر تعقيداً نتيجة لتداخل التقنيات الحديثة واستخدام الأجهزة المتطورة والتوسع في مجالات الطب التجريبية؛ لذا فإن الاجتهاد الفقهي الحديث أضاف أبعاداً جديدة لهذه الأحكام مع مراعاة المستجدات، وبناءً على ذلك تسعى الدراسات الفقهية المعاصرة إلى الموازنة بين مبادئ الشريعة الإسلامية ومتطلبات العصر الحديث في ضبط العلاقة بين الطبيب والمريض، وحماية حقوق كل طرف بما يحقق العدالة الشرعية والاجتماعية.

من منظور الشريعة الإسلامية فإن الأخطاء الطبية تعد من المسائل التي يمكن تصنيفها تحت بند القتل أو الأذية غير العمدية؛ وذلك بناء على نية الطبيب ودرجة الإهمال أو الخطأ المرتكب غالباً ما يلزم بالدية أو التعويض عن الضرر في حال ثبوت الخطأ الطبي، خاصة إذا أدي ذلك إلى وفاة أو ضرر جسيم ومع ذلك فإن لكل مذهب من المذاهب الفقهية رؤى وتفسيرات من منطلق حديث عمر بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " مَنْ تَطَبَّبَ، وَلَمْ يَعْلَمْ مِنْهُ طَبٌّ قَبْلَ ذَلِكَ، فَهُوَ ضَامِنٌ " (1) [رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه والحاكم في المستدرک وصححه ووافقه الذهبي]

إشكالية البحث :

في ظل التطور المتسارع للعلوم الطبية وما يصاحب ذلك من تعقيدات في الممارسات الطبية فقد أصبحت الأخطاء الطبية قضية ملحة ومثار جدل بين الفقهاء والممارسين الطبيين على حد سواء، وتتداخل في هذه القضية جوانب متعددة تتعلق بالمسؤولية الشرعية للأطباء وطبيعة الخطأ الطبي وحدود مساءلة الطبيب في ضوء الشريعة الإسلامية.

تتبع الإشكالية من عدة تساؤلات محورية :

- 1- كيف تعرف الشريعة الإسلامية الأخطاء الطبية و حكم المذاهب الفقهية فيها؟
 - 2- كيف توازن الشريعة بين حماية حقوق المرضى وضمان عدالة الأطباء خصوصا في الحالات التي تكون فيها الأخطاء غير مقصودة؟
 - 3- ما دور الاجتهاد الفقهي في معالجة مستجدات الأخطاء الطبية ، وكيف يمكن أن يتكامل مع القوانين الوضعية التي تنظم الممارسات الطبية؟
- وتتشكل هذه الإشكالية تحديا علميا يتطلب دراسة معمقة تجمع بين التراث الفقهي الإسلامي والمستجدات الطبية المعاصرة بهدف تقديم رؤية فقهية شاملة تتسم بالمرونة والعدل وتحقق التوازن بين حقوق المرضى وواجبات الأطباء.

أهداف الدراسة:

هذه الدراسة لها أهداف تتضمن في ما يلي :

- 1- دراسة المذاهب الفقهية المختلفة لفهم كيفية معالجة كل منها للأخطاء الطبية، ومدى توافقها مع الواقع المعاصر، ووضع معايير واضحة حول المسؤولية الطبية والأخطاء المحتملة، استنادًا إلى أحكام الفقه الإسلامي لتعزيز الممارسات الأخلاقية.
- 1- تقييم مدى استجابة المذاهب الفقهية للتطورات الطبية الحديثة والتقنيات الجديدة، وكيف يمكن أن تسهم في تطوير الفقه الطبي، وتقديم إرشادات مبنية على الفقه للممارسين الصحيين حول التصرف في حالات الأخطاء الطبية، لتعزيز الوعي القانوني والشرعي.
- 2- البحث في كيفية حماية حقوق المرضى في ظل الأخطاء الطبية من خلال أسس الفقه الإسلامي، وتحقيق العدالة.
- 3- تشجيع الحوار بين العلماء والأطباء حول كيفية توافق الفقه الإسلامي مع المستجدات الطبية، مما يعزز من الفهم المشترك ويساهم في تطوير الحلول المناسبة،

و إبراز أهمية الالتزام بالمعايير الطبية والفقهية في المجتمع، وتأثير ذلك على تحسين جودة الرعاية الصحية.

يمكن أن تسهم هذه الأهداف في تحقيق فهم أعمق ودقيق لحكم المذاهب الفقهية في الأخطاء الطبية، مما يعكس إيجاباً على الممارسات الطبية في العالم الإسلامي.

أهمية الدراسة:

حكم المذاهب الفقهية في الأخطاء الطبية له أهمية كبيرة خاصة في عصرنا الحديث الذي يشهد تقدماً طبياً وابتكارات جديدة، منها:

1- تساعد أحكام المذاهب الفقهية في تحديد مسؤولية الأطباء والممارسين الصحيين عن الأخطاء الطبية مما يعزز من الحاجة إلى الالتزام بمعايير طبية عالية ويزيد من الوعي لمسؤولياتهم المهنية.

2- تناول الأخطاء الطبية وفقاً للمذاهب المختلفة يؤدي إلى تطوير الفقه الطبي، ويساعد في مواكبة التغييرات والابتكارات في المجال الطبي.

3- يوفر الفقه الإسلامي إطاراً لحماية حقوق المرضى حيث يفترض أن يكون للمريض الحق في الحصول على علاج مناسب وآمن، يمكن أن تساعد أحكام المذاهب في تنظيم هذا الحق.

4- يدعو الفقه الإسلامي إلى التزام الأطباء بقيم الأخلاق والنزاهة مما يساعد على أهمية تحسين الممارسات المهنية.

منهج الدراسة:

واجه الباحث تحديات متعلقة بالمنهجية، حيث يجب أن يتم البحث وفق أسس علمية دقيقة ومعايير شرعية متينة، لضمان تحقيق النتائج المرجوة وتقديم أدلة قاطعة على حكم المذاهب الفقهية في الأخطاء الطبية الواقعة في العصر الحديث، لذا اختار الباحث المنهجية الوصفية التحليلية وهي الجمع المتأني والدقيق لجميع المعلومات والسجلات والوثائق المتوفرة المتعددة في نفس الموضوع، وتحليلها وفيه تكون مناقشة بطريقة منطقية رابطاً بين الأدلة المرتبطة بمحور الدراسة وبين مضمون الموضوع الذي يدرسه الباحث، وعليه فإن الباحث يقوم بتنظيم البيانات التي تحصل عليها من المصادر الأولية والثانوية بشكل مرتب ويقوم بتصنيفها بعد ذلك من مواضيع كلية إلى مواضيع جزئية متتبعاً التسلسل المنطقي ويقوم بتسجيل وتدوين تلك البيانات التي تحصل عليها.

الدراسات السابقة:

1 - الأخطاء الطبية ومدى تحمّل المسؤولية بين الفقه والقانون. أ. وعد جمال راشد، كلية العلوم والدراسات الإسلامية، قلقيلية ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي السنوي العاشر بكلية الشريعة ، وركزت هذه الدراسة علي مدى تصويب الأخطاء الطبية التي يتحملها الطبيب من الناحية القانونية ، وحصرت الحالات التي يتساءل الطبيب بها جزئياً، وإيجاد وسائل وقوانين رادعة وممانعة أمام حالة الإهمال للحد منها، إلا ان الفرق بين الدراستين فقد تناولت الدراسة السابقة من المنظور القانوني والدراسة هذه من المنظور الشرعي لحكم المذاهب الفقهية، واستفاد منها الباحث كثيراً ، ومن عرض المسائل والأخطاء الطبية القاتلة وحكمها بالقوانين الوضعية.

المبحث الأول - مفهوم الأخطاء الطبية في الشريعة الإسلامية وحكم المذاهب الفقهية فيها:

المطلب الأول - تعريف الخطأ الطبّي:

الأخطاء الطبية في الشرع تعتبر من المسائل المهمة التي تتعلق بالمسؤولية الطبية والأخلاقية للممارسين الصحيين، وفقاً للشريعة الإسلامية، يتم تناول الأخطاء الطبية في إطار المسؤولية القانونية والأخلاقية للأطباء والممارسين، وهي فعل يصدر من الإنسان بلا قصد إليه عند مباشرة أمر مقصود سواء كالرمي إلى صيد ، فأصاب دامياً لم يقصد الادمي بالرمي بل قصد غيره وهو الصيد، فانتفاء قصد الشيء من فاعله موجب لوصفه بكونه مخطئاً وهكذا الحال هنا حيث يوصف الأطباء مساعدتهم بكونهم مخطئين في حال وقوع ما يوجب الضرر من دون قصده (2) ، وهي العلاقة بين الطبيب والمريض التي تقوم على التعاقد بين الطرفين على بذل مصلحة معينة للمريض (التشخيص أو العلاج) في مقابل أجر أو جائزة (إجارة أو جعالة) (3) ، وهذه الطبيعة التعاقدية للعلاقة بين الطبيب والمريض مستفيضة عند الفقهاء، وهو ما نجده عند النُّظر في تعريف الرابطة الطبية الأمريكية للعلاقة بين الطبيب والمريض حيث جاء في لوائح أخلاقيات الطب لهذه الرابطة : " إن إنشاء علاقة بين الطبيب والمريض له طبيعة تعاقدية، وكل من طرفي العقد أن يختار إنشاء هذه العلاقة أو التّكول عنها على وجه العموم (4) ، وبتعريف آخر: هي الأفعال أو الاغفالات التي يقوم بها الأطباء أو الممارسون الصحيون والتي

تؤدي الي ضرر للمرضي، منها الأخطاء التشخيصية لحالة معينة بشكل خاطئ، والاطء العلاجية مثل إعطاء دواء غير مناسب أو بجرعة غير صحيحة، والإهمال في توفير الرعاية المناسبة.

المطلب الثاني: حكم المذاهب الفقهية في وقوع الأخطاء الطبية تعتبر من القضايا المتجددة في الفقه الإسلامي وقد تناولتها المذاهب الفقهية من زوايا مختلفة :

1- المذهب الحنفي : يعتبر في المذهب الحنفي مسؤولين عن أخطائهم اذا تبين أن هناك اهمالا أو تقصيرا، لكن اذا كان الخطأ غير مقصود وكان الطبيب قد اتبع القواعد العلمية المتبعة، فينظر في ذلك، إن خطأ الطبيب يعدُّ موجبا للضمان(5)

2- المذهب المالكي: يعتبر من اكثر تشديدا في مسائل الأخطاء الطبية اذا وقع خطأ طبي نتيجة اهمال او قصور يعتبر الطبيب مسؤولا بشكل صارم، اما اذا كان الخطأ غير مقصود فقد يعفيه عن المسؤولية- أيضا وافقوا الحنفية في كون خطأ الطبيب يعدُّ موجبا للضمان(6)

3- المذهب الشافعي : يفصل في هذا الموضوع حيث يري أن الطبيب يجب أن يتحمل المسؤولية اذا كان هناك اهمال او عدم كفاية في العلاج اذا لم يكن هناك اهمال فقد يخفف عنه العقوبة.

4- المذهب الحنبلي: ينظر الي الأخطاء الطبية بتعاطف أكبر مع الأطباء في حالة الأخطاء غير المقصودة ولكن يجب أن يظهر الطبيب الخبرة في عمله في حالة الإهمال فان الطبيب يعتبر مسؤولا.

المبحث الثاني - موازنة الشريعة الإسلامية بين حقوق المرضى وعدالة الأطباء في الأخطاء الغير مقصودة:

المطلب الأول - تعريف حقوق المرضى واهميتها.

هي مجموعه من الحقوق التي يفترض أن يتمتع بها المرضى أثناء تلقيهم الرعاية الصحية وهي تهدف الي حماية كرامتهم وضمان تلقيهم العلاج الجيد، وينبغي ان يكون الطبيب أمينا علي اسرار المرضى(7)

أهميتها : حق الحصول علي المعلومات ؛ بل يجب ان يعطي المريض معلومات واضحة ومفهومة حول حالته الصحية، العلاجات المتاحة والاثار الجانبية المحتملة.

حق الخصوصية أي يجب ان يحترم سرية المعلومات الطبية والا يتم الكشف عن أي معلومات دون موافقة المريض.

حق الحصول علي الجودة في الرعاية الصحية وأن تكون آمنة وفعالة ومبنية علي أفضل الممارسات الطبية.

المطلب الثاني - الوسائل والمباني التي تسعى الشريعة لتحقيق التوازن بينهم.

1- القاعدة الفقهية : تعتمد الشريعة الإسلامية على قاعدة "لا ضرر ولا ضرار (8)"، مما يعني أنه لا يجوز إيذاء أحد أو تضرره. لذلك، عند النظر في حقوق المرضى، يتم التأكيد على عدم جواز الإضرار بهم نتيجة الإهمال أو عدم المهنية.

2- التعويض عن الأضرار: في حال حدوث خطأ طبي غير مقصود، يُعترف بحق المريض في التعويض عن الأضرار التي تكبدها. يتم تحديد التعويض بناءً على مدى الضرر الذي حدث وكون الخطأ غير مقصود، مما يحمي حقوق المرضى.

3- تمييز بين الخطأ المقصود وغير المقصود : يتم مراعاة نية الطبيب وظروفه، فالخطأ غير المقصود يتطلب تساهلاً أكبر في المسألة، بينما الأخطاء المتعمدة تتطلب عقوبات أكثر شدة.

4- مراعاة الظرف الشخصي : تأخذ الشريعة في الاعتبار الظروف الشخصية والمهنية للطبيب عند الحكم في القضايا التي تتعلق بالأخطاء الطبية، قد تؤثر عوامل مثل ضغط العمل، أو نقص الموارد، أو عدم وجود دعم طبي كافٍ على مستوى الأداء.

5- حماية المهنة الطبية : تُعطي الشريعة الإسلامية أهمية لحماية الأطباء من الكيد أو الانتهاكات غير العادلة، حيث يُشدد على ضرورة وجود الأدلة والحقائق قبل توجيه الاتهامات أو المساءلة.

6- الاجتهاد الفقهي: يمكن أن تساهم المذاهب الفقهية في وضع ضوابط تنظيمية واضحة تتعلق بمسؤوليات الأطباء وحقوق المرضى، مما يؤسس لقواعد عامة تحمي جميع الأطراف.

7- استشارة الخبراء: قد يُطلب رأي متخصصين من الأطباء أو الخبراء الطبيين لتقديم تقييم عادل للحالة، مما يُعزز من قابلية الحكم على الأمور بموضوعية.

8- اللجوء إلى التحكيم: في حال حدوث نزاع بين الأطراف، يمكن أن تتبع آليات التحكيم كوسيلة لحل النزاعات بطريقة عادلة وسلسة.

المبحث الثالث - دور الاجتهاد الفقهي في معالجة مستجدات الأخطاء الطبية :

المطلب الأول - تعامل المذاهب الفقهية مع القضايا الطبية المعاصرة:

تعامل المذاهب الفقهية مع القضايا الطبية المعاصرة التي لم تكن معروفة سابقاً يتطلب منهجية فقهية مرنة وابتكارية، تهدف إلى التكيف مع المستجدات العلمية والطبية. وهناك بعض الأساليب والاستراتيجيات التي يمكن للمذاهب الفقهية اعتمادها:

1- الاجتهاد المعاصر:

وهو بدل الوسع العلمي لتحقيق التفاعل المستمر بين النصوص الشرعية والعقل السليم والواقع الإنساني (9) ، و فتح باب الاجتهاد يُعتبر الاجتهاد المستند إلى أصول الشريعة ومصادرها أحد الأساليب الأساسية، يجب على الفقهاء مراجعة القضايا الطبية الجديدة والعمل على تقديم أحكام مبتكرة تتماشى مع المبادئ الشرعية، والبحث عن الأدلة المناسبة ، يمكن للفقيه استخدام مصادر الشريعة مثل الكتاب والسنة، والقياس، والمصالح المرسلة، لمواكبة القضايا الطبية الحديثة.

2- الشورى والتعاون بين الفقهاء والأطباء : تعاون الفقهاء مع الأطباء على الفقهاء التواصل مع الأطباء والباحثين لفهم الجوانب العلمية والطبية للقضايا الجديدة، مما يساعدهم على صياغة أحكام مستندة إلى معلومات دقيقة.

3- إنشاء لجان فقهية طبية : يمكن تشكيل لجان تضم فقهاء وأطباء لدراسة القضايا الطبية المعاصرة وإصدار فتاوى تواكب المستجدات.

4- التكنولوجيا والمستجدات: استنساخ الأعضاء والعلاج الجيني والنظر في القضايا المتعلقة بالتكنولوجيا الطبية الجديدة، مثل العلاج الجيني، يتطلب فحصاً دقيقاً للجوانب الأخلاقية والدينية، وتحليل الاتجاهات العالمية و الاطلاع على الفتاوى والآراء العالمية حول القضايا الطبية المعاصرة، للاستفادة من التجارب السابقة.

المطلب الثاني معالجة مستجدات الأخطاء الطبية

1- مراعاة المصلحة العامة والضرورات أولاً:

أ- مبدأ الضرورة: يمكن للفقهاء استخدام مبدأ الضرورة (الضرورات تبيح المحظورات) لتوجيه الأحكام حول القضايا التي تتطلب تدخلاً طبياً ليس له سوابق.

ب- المصالح المرسلة: يُعتبر الأخذ بمبدأ المصلحة المرسلة من الأساليب الفقهية التي تساعد في إقرار أحكام جديدة تتعلق بالصحة العامة.

2- التعليم والتثقيف الفقهي: أهمية التعليم توعية الفقهاء والطلاب بفهم القضايا الطبية الجديدة وأثرها على الأحكام الشرعية.

3- تنظيم ورش العمل والدورات :

تنظيم ورش عمل ودورات تعليمية للفقهاء حول التطورات الحديثة في الطب وتأثيرها على الشريعة.

5- إصدار فتاوى واضحة ومباشرة :

أ - تخصيص قنوات لتبيين الأحكام : ضرورة إصدار فتاوى ميسرة وصرحة تتعلق بالقضايا الطبية الحديثة، لكي يستطيع العامة فهمها وتطبيقها.

ب- تبني الشفافية والأخلاقيات : التأكد من أن الفتاوى تأخذ بعين الاعتبار الشفافية والأخلاقيات الطبية.

6- الدراسات والأبحاث الفقهية :

تشجيع البحث العلمي دعم الأبحاث والدراسات حول القضايا الطبية في السياق الفقهي، بما يساعد على تطوير الخطابات الشرعية، وبهذه الأساليب، يمكن للمذاهب الفقهية التفاعل بشكل فعال مع القضايا الطبية المعاصرة، مما يساهم في تقديم أحكام تلبي احتياجات الأفراد والمجتمعات بشكل يتماشى مع القيم والمبادئ الإسلامية.

الخاتمة :

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا البحث حول "حكم المذاهب الفقهية في الأخطاء الطبية الواقعة في العصر الحديث"، والذي سعينا من خلاله إلى بيان موقف الشريعة الإسلامية بمذاهبها الفقهية المختلفة من القضايا الطبية التي يكثر وقوعها في عصرنا الحاضر، وقد تبين من خلال البحث أن الفقه الإسلامي يتميز بمرونته وقدرته على استيعاب المستجدات الطبية، وذلك من خلال القواعد العامة والمبادئ الفقهية الراسخة التي تعالج قضايا الخطأ والتقصير والتعويض.

وقد تناولنا في هذا البحث مفهوم الخطأ الطبي، وأسبابه، وأحكامه الفقهية وفق المذاهب الأربعة، مع تسليط الضوء على الضوابط الشرعية التي تحكم علاقة الطبيب بالمريض، ومدى مسؤولية الطبيب عن أخطائه، وشروط رفع المسؤولية عنه في حالة وقوعها. كما استعرضنا الاجتهادات الفقهية المعاصرة والأنظمة القانونية الحديثة التي استمدت روحها من الشريعة الإسلامية.

النتائج:

- من خلال دراسة هذا الموضوع، توصل البحث إلى النتائج التالية:
- 1-شمولية الشريعة الإسلامية لقضايا الأخطاء الطبية فقد أظهرت المذاهب الفقهية أن الشريعة الإسلامية تمتاز بشموليتها وقدرتها على معالجة القضايا الطبية المستجدة، بما في ذلك الأخطاء الطبية، من خلال القواعد العامة مثل : قواعد الضمان ، والضرر، والمصلحة.
 - 2- تباين المسؤولية الشرعية بناءً على نوع الخطأ الطبي إذا كان الخطأ الطبي نتيجة تقصير واضح أو إهمال من الطبيب، فإنه يتحمل المسؤولية الشرعية ويجب ضمان الضرر، أما إذا كان الخطأ نتيجة اجتهاد أو خطأ غير مقصود مع بذل الجهد اللازم وفق الأصول الطبية، فإنه لا يترتب عليه ضمان وفقاً لعدد من الآراء الفقهية والضمنان في حالة الأخطاء الطبية اتفق الفقهاء على وجوب الضمان في حال وقوع ضرر بسبب خطأ طبي واضح، مع تباين في تفاصيل الأحكام المتعلقة بنوع الضمان (دية أو تعويض مالي) بناءً على المذهب الفقهي.
 - 3- دور الاجتهاد الفقهي في المستجدات الطبية فقد أظهر البحث أن الاجتهاد الفقهي المعاصر يلعب دوراً كبيراً في مواكبة التطورات الطبية ، مع الاستناد إلى القواعد الفقهية العامة ومقاصد الشريعة.

التوصيات:

- 1- تعزيز الجهود الفقهية والطبية لوضع مدونة فقهية موحدة تتناول قضايا الأخطاء الطبية.
- 2-إنشاء لجان شرعية متخصصة للتعامل مع القضايا الطبية المستجدة و إعداد أبحاث فقهية متعمقة لدراسة القضايا الطبية المستجدة.
- 3-زيادة التوعية القانونية والشرعية لدى الأطباء والعاملين في المجال الصحي. نسأل الله أن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يحقق الفائدة المرجوة منه، وأن يجعله مساهمة متواضعة في خدمة العلم والمجتمع. والله ولي التوفيق

الهوامش :

- 1- مُحمّد الأمين الهرري : شرح سنن ابن ماجه للهرري ، دار المنهاج المملكة العربية السعودية، ط1، 1439هـ-2018م، ص: 265
- 2- محمد الشنقيطي، أحكام الجراحات الطبية الاثار المترتبة عليها، الطبعة2، السعودية، ص 481.3-3- الإجارة عقد على المنافع بعوض هو مال (التعريفات – الجرجاني/1/17)، والجعالة : ما يُجعل للعامل على عمله (الجرجاني – 67/1)، وتعرف بالوعد بالجائزة وهي ما يجعل للإنسان على فعل شيء (الفقه الإسلامي وأدلته – د. وهبة الزحيلي – 3864/5)
- 4- Code of Medical Ethics, American Medical Association, E-9.12 Patient – Physician relationship
- 5- علاء الدين الحصكفي، الدر المختار، بهامش رد المختار، دار الكتب العلمية، ط1، 2002م، ج6، ص69
- 6- الامام مالك بن انس، الموطأ، كتاب العقوب بتصرف، باب عقل الجراح في الخطأ، بيروت: دار احياء التراث، 1985م، ص614
- 7- عبدالقادر بن بدران الدمشقي، المدخل الي مذهب الأمام أحمد بن حنبل، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، ج4، ص135
- 8- الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، محمد صدقي الغزي، مؤسسة الرسالة- بيروت، ج3، ص651
- 9- موقع الشهاب: fiqh.is;mmmessage.com/NewsDetails.aspx?id=4287